HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

القطاع الفلاحي وإكراهات التنمية القروية بسهل الغرب

عرشان أحمو[1]، ربيعة البوعناني، ابتسام بنفضول[1]، د.امحمد بودواح[1]

[1]عرشان أحمو، باحث، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
البريد الالكتروني:archanedarouhamou@gmail.com
[2] ربيعة البوعناني، باحثة، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
البريد الالكتروني: Doctoranterabiaa@gmail.com
[3] ابتسام بنفضول، باحثة، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
البريد الالكتروني: Btissam.Benfeddoul@gmail.com
[4] د.امحمد بودواح، أستاذ التعليم العالي، مدير مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
البريد الالكتروني:mboudouah2014@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01م تاريخ القبول: 2021/05/26م

المستخلص

يلعب القطاع الفلاحي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني؛ إذ يؤثر القطاع الفلاحي على مجموع الدينامية الاقتصادية الوطنية سلبا أو إيجابا. كما تمثل الفلاحة مصدر تشغيل أساسي، ومصدر دخل أولي للفلاحين بالوسط القروي؛ يساهم في محاربة الفقر القروي.

فرغم الموارد الهامة العمومية المخصصة للعالم القروي، إلا أن أثرها على الساكنة القروية يبقى ضعيفا؛ وبالتالي لم تنجح في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولافي الاستجابة الفعالة للمتطلبات التي تعبر عنها الساكنة القروية. إذ يظل مستوى الدخل حسب الأسر، بالمجال المدروس، ومن خلال نتائج البحث الميداني، دون المتوسط الوطني. مما يطرحه معه عدة تساؤلات حول مسلسل التنمية بالمجال المدروس، بالمغرب وخاصة بالوسط القروي طنيا ومحليا، وعن أثر العديد من المخططات التي همت القطاع الفلاحي، والانسان القروي.

وبالتالي فإن تشجيع الاستثمار العام والخاص، داخل الوسط القروي، تبعا للمؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة، وكذا بالإعتماد على الأنشطة المتعددة غير الفلاحية، والتي، تشكل في الواقع رؤية جديدة للنهوض بالتشغيل الفلاحي والقروي، وتمكن من رفع العديد من التحديات التي يواجهها العالم القروي. إذ يوفر الإطار الطبيعي بالمجال المدروس، للنشاط الفلاحي إمكانات مهمة قد تجعل من الزراعة نشاطا اقتصاديا يلعب دورا اساسيا في تنمية المنطقة. وهو ما يدفعنا كباحثين إلى محاولة التفكير في سبل تحقيق التنمية القروية والبحث عن قوة تحريك إضافية لديناميتها، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: منطقة الغرب – والموارد الطبيعية - القطاع الفلاحي –التنمية القروية – الاكراهات والآفاق.

RESEARCH ARTICLE

THE AGRICULTURAL SECTOR AND THE CONSTRAINTS OF RURAL DEVELOPMENT IN THE GHARB

1.Archane OUHAMOU, 2.Btissam Benfeddoul, 3.Rabia BOUANANI,4.Mhmed BOUDOUAH

[1] Archane OUHAMOU, Doctor in Geography, Faculties of Human and Social Sciences - Kénitra.
Email : archanedarouhamou@gmail.com
1.Btissam Benfeddoul, Doctor in Geography, Faculties of Human and Social Sciences.
Email : Btissam.Benfeddoul@gmail.com
3.Rabia BOUANANI, Doctor in Geography, Faculties of Human and Social Sciences - Kénitra.
Email : Doctoranterabiaa@gmail.com.
4. Mhmed BOUDOUAH,Professeur d'ensignement supérieur, Facultes of Human and Social Sciences - Kénitra.
Email : mboudouah2014@gmail.com

Published at 01/06/2021 **Accepted at 26/05/2021**

Abstract

The agricultural sector plays an essential role in the national economy; The agricultural sector affects the total national economic dynamism, either positively or negatively. It also represents a primary source of employment and primary income for farmers in rural areas. Contributes to fighting rural poverty.

Despite the important public resources allocated to the rural world, their impact on the rural population remains weak. Consequently, it did not succeed in reducing social and spatial disparities, nor in responding effectively to the requirements expressed by the rural population. The level of income per household, in the field studied, and through the results of field research, remains below the national average. Which raises with him several questions about the development process in the field studied, in Morocco, especially in the rural areas, nationally and locally, and about the impact of many plans that concerned the agricultural sector and the rural person.

Consequently, the encouragement of public and private investment, within the rural environment, according to the qualifications available to the region, as well as relying on the multiple non-agricultural activities, which, in fact, constitute a new vision for the advancement of agricultural and rural employment, and was able to raise many of the challenges that the rural world faces. As the natural framework in the studied field provides important potentials for agricultural activity that may make agriculture an economic activity that plays a fundamental role in the development of the region. This is what prompts us as researchers to try to think about ways to achieve rural development and to search for an additional driving force for its dynamism, through the optimal exploitation of natural resources and available potentials.

Key Words: Gharb - Qualifications and Natural Resources - Agricultural Sector - Rural Development - Constraints and Prospects.

مقدمة :

يعد القطاع الفلاحي بالمغرب دائما، قطاعا استراتيجيا، أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذ عرف القطاع الفلاحي، عدة برامج ومخططات واستراتيجيات للتنمية الفلاحية والقروية بالمغرب، كما بباقي دول العالم[1]، هدفت إلى ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد.

فالقطاع الفلاحي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني وديناميةالنمو الوطنية؛ كما يحدد التوازنان والإختلالات بالمجتمع القروي؛ وبالتالي استقرار البلاد[2]. إذ يؤثر القطاع الفلاحي على مجموع الدينامية الاقتصادية الوطنية سلبا أو إيجابا[3]. فالفلاحة تمثل المستعمل الرئيس للموارد الطبيعية، وإن كانت غير قادرة على الحفاظة على استدامتها. فالموارد الطبيعية من ماء وتربة، يتم استعمالها بشكل غير عقلاني؛ مما يهدها بالتدهور؛ مما يترتب عنه مستقبلا عواقب وخيمة على القطاع وعلى الساكنة وعلى مجموع الاقتصاد الوطني. ستعالج هذه المقالة إشكالية التنمية القروية بمنطقة الغرب من خلال القطاع الفلاحي. لقد اعتمدنا في هذا معالجة هذا المووضع على المعطيات التي تم استيقاؤها من خلال البحث الذي أجريناه بثلاث جماعات ترابية بمنطقة الغرب في إطار تحضرينا لمشروع الدكتوراه بالمجال المذكور.

النتائج والمناقشة:

1- الفلاحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المجال المدروس نموذجا:

تمثل الفلاحة مصدر تشغيل أساسي، ومصدر دخل أولي للفلاحين بالوسط القروي؛ وإن كان ليس المصدر الوحيد، كما أنه أصبح غير كافي، وإن كان يساهم في محاربة الفقر القروي.

فالقطاع الفلاحي، يشكل حلقة جديدة في تطوير وخلق اقتصاد جديد، يأخذ بعين الإعتبار التحولات الطارئة بالوسط القروي . في علاقة مع الوسط الحضري . خلال العقود الأخيرة.

وفي هذا الصدد، يشكل رهان القضاء على الفقر بالوسط القروي، أحد أبرز الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، إلى جانب تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته وتحديثه. فالفقر بالوسط القروي يعيق التنمية الشاملة للبلاد ويؤثر على السوق الداخلية. فعلى الرغم من الإعتقاد بأن تطوير القطاع الفلاحي ستكون له تبعات إيجابية على تقليص نسب الفقر. فتطوير القطاع ومكننته وتطوير إنتاجيته ستكون له آثار على الشغل الذي سيتراجع؛ مما يفرض البحث عن إمكانيات جديدة لخلق فرص الشغل بالوسط القروي.

غير أنه بالرغم من الدعم الذي حضي به، بقيت الفلاحة المغربية بنسبة كبيرة جدا أقل نموا وتطورا. وهذا ما حدى بالسلطات العمومية؛ إلى تبني مخططا جديدا لتطوير القطاع، والنهوض بأوضاع ساكنة العالم القروي؛ عبر عدة مشاريع وإجراءات. ففي ظل هذه الوضعية كيف تعيش ساكنة المجال المدروس؟ وما هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرف الفلاحة على المستوى المحلي؟.

---

[1]– Albert CHOMINOT , : L'AGRICULTEUR,LE MARCHE ET L'ETAT.edit ECONOMCA.Paris.p25

[2]– HCP. : Prospective MAROC2030 « AGRICULTURE 2030 , Quels avenirs pour le Maroc ?.p15

[3]– في دراسة للمندوبية السامية للتخطيط سنة2006 فإن للقطاع الفلاحي تأثيرات متعددة على عدة قطاعات حيوية سواء في سافلة سلسلة الانتاج أو عاليته (« structure de l'économie Marocaine.2006 » , HCP.).

يتوفر منطقة الغرب على مساحة فلاحية تقدر بحوالي 247000 هكتار، وتجعل الخصائص الطبيعية كجودة التربة ومستوى التساقطات الجيدة، ثم أيضا إمكانيات السقي المتوفرة من قبل الأنهار، من المنطقة إحدى المناطق الفلاحية الأكثر أهمية بالمغرب.

فمنطقة الغرب تزخر بمؤهلات تجعلها من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب، حيث تتميز بجودة الأراضي الخصبة والمراعي الشاسعة، علاوة على الموارد المائية المهمة، مما يؤهلها لتصبح أكبر دائرة سقوية على الصعيد الوطني، وقطبا واعدا للاستثمار في الميدان الفلاحي، في إطار "مخطط المغرب الأخضر". كما أن النهوض بقطاع الفلاحة بالمنطقة يحظى بالأولوية، نظرا للمكانة المتميزة التي يحتلها داخل النسيج السوسيو اقتصادي للسكان، الشيء الذي يمكن اعتباره عنصرا أساسيا في التنمية الجهوية المعتمدة حاليا. إذ تساهم المنطقة بحوالي 80 % من الإنتاج الوطني من عباد الشمس،75 % من الأرز، 75 % من الفواكه الحمراء،67 % من قصب السكر،50 % من الطماطم،30 % من الموز[4]...

غير أن ما يميز القطاع الفلاحي المغربي من ثنائية، وبالمجال المدروس، حيث تعايش ضمنها قطاع صغير، عصري، مركز، تنافسي، وموجه نحو التصدير، مع قطاع شاسع تقليدي ممتد وقليل الإنتاج، وموجه نحو الاستهلاك الذاتي. حيث يبرز بوضوح ضعف القطاع الفلاحي؛ فالفلاحة محدودة العصرنة والمكننة، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقلبات المناخية. وهذا هو سر ضعف إنتاجيتها، وسبب تدني مستوى عيش الساكنة القروية[5].

تعد الفلاحة، إذا، قطاعا محددا في التوازنات بالمجتمع القروي، وذات أهمية اجتماعية، من خلال العدد الكبير من مناصب الشغل (46% من الساكنة النشيطة). بالمجال المدروس، هذه النسبة تمثل على التوالي 43.3% بالنسبة للجماعة الترابية دار بلعامري، و56.5 % بالنسبة للجماعة الترابية المناصرة، و47 % بالنسبة للجماعة الترابية باب تيوكة. ورغم ذلك، فالساكنة القروية تسجل تأخرا ملحوظ؛ في مجال التنمية الاجتماعية مقارنة مع المدن؛ من خلال نسب الأمية والفقر ونسبة الوفيات[6].

[4] – Monographie de L'ORMVAG. Edition 2015.p7.

[5]– "المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية و سنة 2025؛286صفحة.2006.ص152.

[6]–HCP. Prospective MAROC2030 « AGRICULTURE 2030 , Quels avenirs pour le Maroc ?.p21.

خريطة رقم1:توطين منطقة الغرب

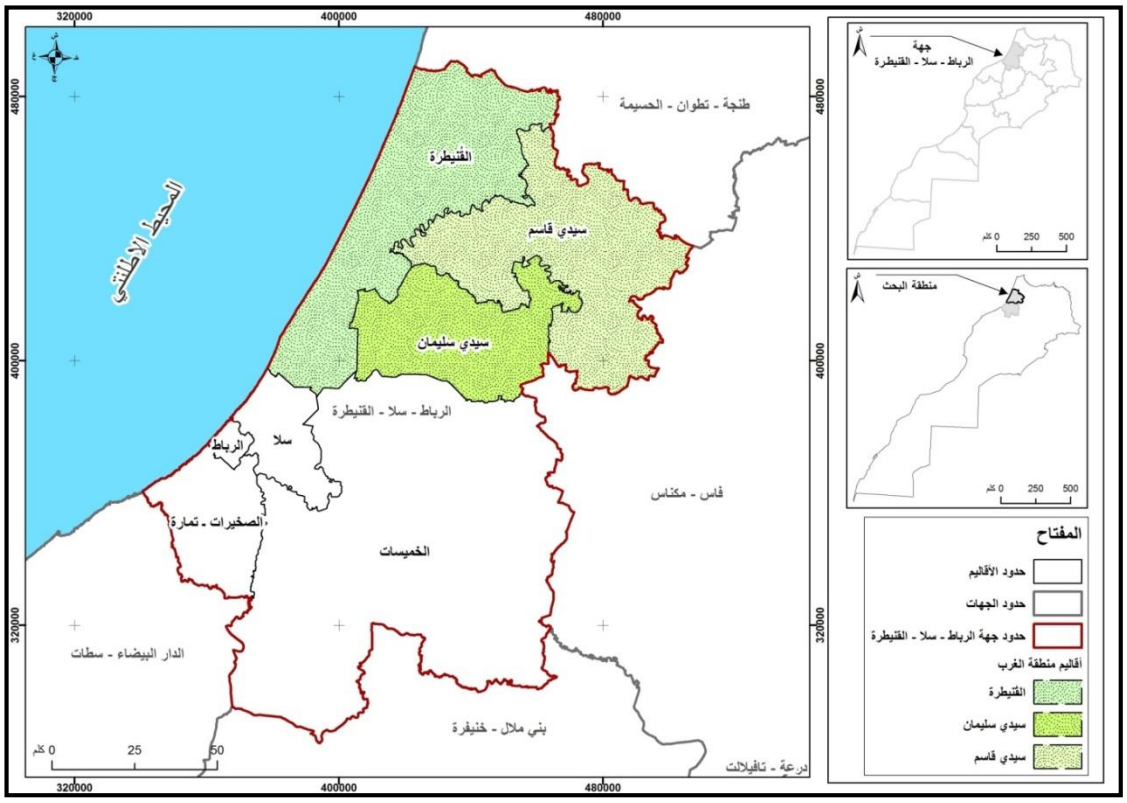

المصدر: التقسيم الاداري المغربي (بتصرف)2018

1-1- البنيات الفلاحية بسهل الغرب والتنمية الترابية:

تعتبر دراسة البنيات الفلاحية، ذات أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة للباحثين؛ ولكن بالنسبة لمختلف الفاعلين المهتمين بالتنمية الفلاحية والتنمية القروية، ومؤسسات الدولة التي لها سلطة القرار في الميدان الفلاحي. كما تكتسي الدراسات الجغرافية للبنيات الفلاحية، أهمية مركزية وذلك لعدة معطيات[7]:

- ✓ أن الدراسة الجغرافية حول البنيات الفلاحية، باعتبار طابعها الشمولي، فإنها تساعد بكيفية إجرائية على تحديد طبيعة واتجاهات مسلسل تطور القطاع الفلاحي، والمجال الريفي بصفة عامة؛ بما يتضمنه هذا التطور من ديناميات وتناقضات ذات أبعاد مختلفة، وذات انعكاسات على جوانب متعددة، من حياة سكان الأرياف محليا ثم جهويا ووطنيا. ومن ثم المساهمة الفعالة، في تعميق فهمنا للواقع الريفي، بهدف تغييره.
- ✓ مراهنة الدولة على القطاع الفلاحي، قصد تحقيق التوازنات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والترابية؛ باعتماد استراتيجيات خاصة في هذا المسلسل، فمن شأن الدراسات الجغرافية حول البنيات الفلاحية، أن تظهر نقائص وحدود هذه الاستراتيجيات وهذه المراهنة.

فالمنظور الجغرافي السائد في الوقت الراهن، يعتبر بأن دراسة البنيات الفلاحية، تعني دراسة نظام الإنتاج الفلاحي، الذي يمكن حصره بصفة عامة في جانبين:

[7]- الاكحل المختار:"دراسة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والامكانات"، ضمن "التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة ومحمد ايت حمزة، مطبعة النجاح الجديدة،البيضاء،1994،صص21-28.

- الأول: ويتعلق بالأدوات والأساليب التي يتبناها الإنسان للتحويل والإستفادة من مواضع العمل، الأرض، الماء، الماشية، الأشجار...بما يتضمنه هذا الجانب من أبعاد ثقافية.
- الثاني: ويتعلق بالكشف عن نوعية العلاقات، التي يربطها الأفراد فيما بينهم، داخل المسلسل الإنتاجي. والتي تتمحور أساسا حول تملك مواضيع العمل، قوة العمل، أدوات العمل وكذلك تملك منتوجات العمل؛ مع تحديد طرق الاستثمار وعلاقة نظام الإنتاج ككل مع السوق؛ ثم مراعات عناصر لها أثرها الواضح في مسلسل الإنتاج الفلاحي. وما يتبع ذلك من انعكاسات مجالية ومنها بصفة خاصة: تدخل الدولة، والقطاع غير المهيكل والنمو الديمغرافي والتمدين...وهي عناصر تختلف أهميتها مجاليا وزمانيا.

ويتفرع عن نظام الإنتاج الفلاحي بشكل عام :

- النظام الزراعي.
- نظام تربية الماشية.

3-1-1-المساحة البورية:

يشكل قطاع البور بالمغرب مجالا متعدد الوظائف، لما يلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية وبيئية وغذائية. كما يتوفر على مؤهلات غنية تحتاج الى التثمين الأمثل مع المحافظة على الموارد الطبيعية (تربة، ماء، وغطاء نباتي...).

وتعبر المعطيات المستقاة من العمل الميداني الذي قمنا به خلال سنة2018 بالجماعات الترابية المعنية، بخصوص واقع البنيات العقارية والاستغلاليات الفلاحية بالوسط القروي[8]، على عدة معطيات غنية لفهم الواقع التنموي والفلاحي بالمجال المدروس، وبالعالم القروي ككل. وبخاصة إذا ما قمنا بالأخذ بعين الإعتبار34.6% من أرباب الأسر التي تمتلك أقل من 1هكتار بما فيها 21.30% دون 0.5 هكتار مع حوالي 70% بدون أرض؛ أي ما مجموعه 91.30% تتوفر على أقل من هكتار أو بدون أرض.

هذا الواقع يطرح عدة إشكالات تنموية بالوسط القروي، الذي نطمح إلى تنميته والرقي بالمستوى المعيشي للساكنة القروية، والتي تعاني من شتى أنواع الفقر والهشاشة. إذ يمتلك 44.44% من أرباب الأسر ما بين 1و3 هكتار، و13.89% ما بين 3 و5 هكتارات. مقابل 6.48% و0.93% يمتلكون على التوالي ما بين 5 و10 هكتار 20و50 هكتار. أي أن 5% فقط من أرباب الأسر، هي التي تمتلك مساحات ملائمة لتلبية متطلبات العيش الكريم للساكنة القروية،و0.93% تمثل فئات الفلاحين المتوسطين. وهي الفئة التي نادى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله[9] خلال افتتاح دورة أكتوبر 2018 بالبرلمان إلى دعمها من أجل:"...**انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن...**". بينما تشكل نسبة 70% من أرباب الأسر بدون أرض، والتي تعرف إشكالات اقتصادية واجتماعية، عميقة بالوسط القروي.

---

[8]- احمو عرشان:"الاراضي الجماعية وآفاق التنمية بمنطقة الغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2020،ص2015.

[9]- مقتطف من الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة (12 أكتوبر 2018).

جدول رقم 1: توزيع المساحات الزراعية بالجماعات الثلاث

	المناصرة	دار بلعامري	باب تيوكة
المساحة الصالحة للزراعة	15000	6550	13900
المساحة المسقية	12000	18650	80
السقي الكبير	--	1170	
السقي الخاص	12000	695	80
السقي بالتنقيط	8000		
البور	3000	4685	13820
الغابة	860	20000	175
غير صالحة للزراعة	2190	400	2601
التجهيزات	1950	3300	315

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (احصاء2014)

وتعرف هذه الوضعية تغيرات عدة تتمثل في كون نسبة مهمة من أرباب الأسر من ذوي الحقوق، أي سلاليين، وبنسبة 67%.وبالتالي فإن تقسيم هذه العقارات وإن كانت بمساحات ضعيفة جدا. كما سنرى، من خلال البحث الميداني بالجماعات الترابية المدروسة، أي 21.30% دون مساحة نصف هكتار (0.5هكتار) و70% بدون أرض.

فعلى الرغم من الأهمية التي تحتلها الأراضي الجماعية، من الأهمية الكبيرة للرصيد العقاري الجماعي وطنيا، فإن الواقع المعاش، يبرز بالملموس أن وضعية سكان الأراضي السلالية في وضعية هشة.فجلهم فقراء، ويستغلون مساحات صغيرة، وبطرق تقليدية وذات مردودية ضعيفة.

ويمكن ملامسة هذا الواقع بجماعتي دار بلعامري، حيث أن تقسيم العقارات الجماعية تم خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي. ومع توالي عمليات التوارث[10] بين ذوي الحقوق؛ مما أدى إلى تجزيئ كبير جدا للقطع الأرضية، لتصل في بعض الحالات إلى أقل من 0.1هكتارا، في حوزة عدة أفراد بل أسر بأكملها، بالمنطقة.

وتطرح بالمجال المدروس، إشكالية تقسيم العقار الجماعي، بشكل ملح، بحيث أن ظهير 1919[11]، لم يعرف مفهوم ذوي الحقوق، كما لم ينص على المعايير التي تمكن من تحديد صفة ذي الحق، لإزالة كل لبس أو حيف. بل أخضع ذلك لأعراف كل جماعة، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف من جماعة إلى أخرى في تحديد معايير منح هذه الصفة، وتركيز أغلب الحصص بين أيدي المستغلين النافذين والأعيان. بينما أغلب ذوي الحقوق، الذين يوجدون ضمن فئة فلاحي الاستغلاليات الصغيرة، على الصعيد الوطني، وهي استغلاليات تشكل في مجملها عائقا كبيرا للرفع من الإنتاجية؛ وبالتالي الاستثمار[12]. ويستنتج من هذا أن أغلبية ذوي الحقوق، يعملون في بالنشاط الفلاحي، وهم من صنف الفلاحين الصغار، والذين يقع استغلالهم من طرف ذوي النفوذ بالقبيلة. وهذا

[10]– عمليات التوارث بالأراضي الجماعية ليس قانونية حسب ظهير1919 المنظم للوصاية على الأراضي الجماعية. بينما يتم على أرض الواقع تقسيم الانصبة فقط بين ذوي الحقوق الورثة، مما يؤدي إلى تفتيت شديد للعقار الجماعي و للاستغلالية الفلاحية.

[11]– ظهير 27 ابريل 1919.بشأن تنظيم الوصاية الادارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الاملاك الجماعية وتفويتها.

[12]– مومن محمد: 2014، مرجع سابق،ص74.

الوضع الهش سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، يتطلب إعادة النظر في وضعية هذه الأراضي، وفي طرق استغلالها، وحتى بالكيفية التي تدار بها هذه العقارات.

ولا يمنح، ضعف ومجهرية مساحة الاستغلاليات الفلاح الغرباوي وأسرته، من مقومات العيش الكريم. وهو ما يمكن استقراءه من خلال تحليل المعطيات الخاصة بالمداخيل. حيث سنرى ضعف وهزالة المداخيل السنوية أو الشهرية للفلاح الغرباوي وبالمجال المدروس خاص.

3-1-2- المساحة السقوية:

تختلف الطبيعة الجغرافية للمجال المدروس، والذي يتميز بالتباين من حيث المناخ، أو من حيث الخصائص الترابية، وتوفر المياه السطحية والجوفية، ما بين الجماعات الترابية الثلاث المعنية بالدراسة. فهناك تباين واضح مورفولوجيا وترابيا، مما ينعكس على نوعية النشاط الفلاحي المزاول.فالجماعة الترابية دار بلعامري، تمارس الساكنة بها، عموما الزراعة البورية في جزء كبير منها. غير أن طريقة السقي بواسطة الشبكة العمومية للسقي لبهت، تحتل الرتبة الأولى من حيث الطرق المستعملة من طرف الفلاح المحلي في سقي أراضيه. لتأتي بعدها طرق السقي بواسطة الآبار الخاصة، ثم طريقة السقي بواسطة الضخ من وادي بهت[13]. بخلاف الجماعة الترابية باب تيوكة، والتي تتميز بضعف الموارد المائية والسطحية، حيث تسود زراعة الحبوب والقطاني بشكل كبير.إذ لا تتجاوز المساحة المسقية بتراب الجماعة حوالي 100 هكتار، وتتم عن طريق السقي من مياه الآبار. بينما بالجماعة الترابية المناصرة، والمشتهرة بزراعة الخضراوات والقطاني وبعض الفواكه (الافوكا، والبطيخ الأحمر..)؛ وغيرها من المزروعات والمغروسات، نظرا لوفرة فرشة مائية مهمة، وطبيعة المناخ الملائم، لمثل هذه المزروعات والمغروسات، خاص بالشريط الساحلي.

كما تتميز الجماعة الترابية المناصرة، كما هو الحال بمجموعة من الجماعات الترابية بسهل الغرب، باستثمارات فلاحية هامة، من قبل مستثمرين كبار ومتوسطين، أجانب في غالب الحالات. هؤلاء المستثمرون الفلاحيون، يقومون باستثمارات هامة، من خلال استعمال التقنيات المتطورة في ميدان الري؛ وفي إدخال تجديدات وتحسينات هامة، في التقنيات الزراعية، وفي المزروعات الجديدة التسويقية كالموز، والورديات، والبقليات، والخضر، والحوامض؛ وهؤلاء المستثمرون من أصول حضرية.

لذا سنجد أن نسبة الاستغلاليات المسقية، ضمن مجموع الاستغلاليات بالمجال المدروس (الجماعات الثلاث) سيصل إلى 30.7% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية؛ والتي تهم أسر تمارس الزراعة المسقية. وتختلف نوعية الطرق المستغلة في السقي بالمجال المدروس، ما بين التنقيط الموضعي والسقي بالرش، أوالتنقيط، حسب الإستغلالية، وتوفر الامكانات المادية والمالية لرب الأسرة.

[13]- جماعة دار بلعامري، برنامج العمل 2017-2022،ص17.

جدول رقم 2:توزيع حجم الاستغلاليات الفلاحية المسقية بالمجال المدروس

الجماعة	اسم الدوار	المساحة السقوية										المجموع
		أقل من0.5 هكتار		ما بين 0.5 و1 هكتار		ما بين 1و3 هكتار		ما بين 3 و5 هكتار		ما بين 5 و10 هكتار		ما بين 10 و20هكتار		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
دار بلعامري	الفكارنة	–		–		–		–		–	–	–		
	أولاد بلحسن	4	18,18	6	27,27	10	45,45	0	0,00	2	9,09	0	0,00	22
باب تيوكة	أولاد عيسى	–		–		–		–		–		–		
	العوينات	–		–		–		–		–		–		
	عزيب الكرواني	–		–		–		–		–		–		
المناصرة	أولاد العربي	19	50	7	18,42	11	28,95	0	0,00	1	2,63	0	0,00	38
	أولاد العسال	26	26,26	29	29,29	24	24,24	5	5,05	10	10,10	5	5,05	99
المجموع		49	30,82	42	26,415	45	28,3	5	3,14	13	8,18	5	3,14	159

المصدر: البحث الميداني 2018

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن برنامج "مخطط المغرب الأخضر، قد خصص للفلاح الصغير دعما شاملا، يهم كل مستلزمات الفلاحة (الزراعة، تربية الماشية وتجهيز الاستغلاليات...)، والتي يمكن الاستفادة منها؛ وفق شروط معينة، منها توفر الفلاح على مساحة لا تقل عن 1هكتار، ثم توفره على شهادة الملكية، أو تحفيظ العقار (رسم عقاري)، تبين إمتلاك وحيازة الفلاح للأرض المراد تجهيزها، أو الاستفادة، مما يطلق عليها بالإعانات المادية لتطوير الحيازة الفلاحية.وتبرز هذه الوضعية، واقع الفلاحة، بالمجال وبعموم تراب سهل الغرب. فهذه الجهة التي تتوفر على الكثير من المؤهلات الفلاحية، وتعرف إكراهات تنموية على مستوى القطاع الفلاحي، في إطار الحفاظ على مستوى التنمية بالقروية، والفلاحية بالجهة في علاقة مع الحفاظ على التوازنات المجالية، وضمان نمو مندمج وتكامل، لمختلف المكونات الترابية، كمحفز للاستثمار وخلق الثروات وفرص الشغل، خاصة للشباب بالوسط القروي.

إن واقع الفلاحة في هذه الجهة (منطقة الغرب)، يعرف الكثير من الإكراهات، خاصة بالنسبة إلى الفلاحين الصغار،كما رأينا بالمجال المدروس، الذين يتكبدون الكثير من المعاناة. وهو ما يستدعي من مختلف الفاعلين الوطنيين أو الجهويين أو المحليين، الاهتمام؛ خاصة أن المنطقة تتوفر على مؤهلات فلاحية كبيرة؛ وتساهم في إنتاج الكثير من المنتوجات الفلاحية. وهو ما يجعل المنطقة قادرة على الرفع من جودة عيش سكانها. فبقدر ما تعاني المنطقة من مجموعة من الإكراهات، فإنها تتوفر على مجموعة من المؤهلات، التي يمكن أن تجعلها قادرة على تجاوز الإشكالات المطروحة، والتي يتخبط بها الفلاح الصغير خاصة، وتؤثر سلبا على باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية الموازية.

فحسب بعض التصريحات المستقاة بالميدان، فإن بعض أربابالأسر يرون أن:"...أن العديد من الفلاحين الصغار يشعرون بنوع من الغبن. فالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الفلاحين الصغار أصبحت مقلقة، إذ أن المستفيد الوحيد من المنظومة الفلاحية، هم فئة الوسطاء الذين أصبحوا يقتنون المحصول ويحتكرونه في المستودعات إلى حين إرتفاع ثمن البيع..."

وعموما يمكن التمييز بين شكلين من الفلاحة المغربية:

الشكل الأول يهم شريحة من الفلاحين، الذين يدخلون ضمن فئة "الفلاحة المقاولة"، وتهم حوالي 875.000 مستغل، وتمثل 92 % من المساحة الصالحة للزراعة، وبساكنة تضم حوالي 8.1 مليون نسمة. معظم هؤلاء المستغلين يندرجون ضمن الاستغلاليات الصغرى والمتوسطة. كما تضم أكثر من 59.000 مستغل بمساحة تفوق 20 هكتارا، و11.000 تفوق مساحتها 50 هكتارا (الاستغلالات الكبرى)، والتي تمثل لوحدها حوالي 15 % من المساحة الصالحة للزراعة.

الشكل الثاني، والتي يمكن تصنيفها ضمن خانة الفلاحة "التضامنية"؛ والتي تضم حوالي 601.000 استغلالية مجهرية؛ والتي لا توفر إلا مداخيل جزئية للعائلات المعنية؛ كما هو الشأن بالنسبة للأسر المستجوبة بالمجال المدروس؛ وهو ما تم التوقف عليه خلال إجرائنا للبحث الميداني بالجماعات الترابية الثلاث بسهل الغرب. ولاتمثل إلا 8 % من المساحة الصالحة للزراعة و5 % بالمدارات السقوية. وتشمل أيضا حوالي 315.000 أسرة قروية، بدون استغلالية (أرض)، والتي ترتبط بالعمل المأجور والموسمي. هاتين الفئتين من الأسر، تمثل الفئة الأكثر هشاشة بالوسط القروي. وتمثل حوالي 5.5 مليون نسمة؛ أي حوالي 40 % من الساكنة القروية[14].

1-2- رب الأسر والاستغلالية الفلاحية:

يلاحظ أن فقط 70.4% من أربابالأسر هم الذين يمارسون الزراعة مقابل 29.4% لا تقوم بالزراعة. هذه النسبة من أرباب الأسر، التي لا تمارس الزراعة فهي إما تدخل ضمن الفلاحون بدون أرض، المحرومون من العقار. وبالتالي غياب المورد العقاري اللازم لممارسة الزراعة، وإما يمارسون أنشطة غير فلاحية، أو عاطلون عن العمل. أو يدخلون في إطار أرباب الأسر غير السلاليين، والذين ليس لهم الحق في الحصول على أراضي الجموع[15]. حيث يصبح العقار الجماعي في مثل هذه الحالات، معيقا للتنمية وللاستثمار خاصة بالقطاع الفلاحي؛ في ظل حرمان مجموعة من الساكنة القروية من إستغلال العقار الجماعي، الذي يعود الى القبائل التي ينتمون إليها.

[14]– HCP.Prospective MAROC2030 « AGRICULTURE 2030, Quels avenirs pour le Maroc ? .p21

[15]– وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية "مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية: الورشة الأولى، الأراضي الجماعية المخصصة للفلاحة". المنظم خلال سنة 2014.ص.7.

جدول رقم 3: زراعة الأرض من قبل الأسرة بالمجال المدروس

الجماعات الترابية	هل تقوم الأسرة بزراعة الأرض						المجموع
	لا		نعم		غير معني		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
دار بلعامري	10	8,55	90	76,92	17	14,53	117
باب تيوكة	46	73,02	17	26,98	0	0,00	63
المناصرة	31	17,42	145	81,46	2	1,12	178
المجموع	87	24,30	252	70,39	19	5,31	358

المصدر: البحث الميداني 2018

فكيف يمكن لهؤلاء الولوج إلى العقار الجماعي؛ وبالتالي القيام بأعمال الاستثمار الفلاحي؟. فأراضي الجموع لا يمكن تملكها أو تفويتها؛ بل يتم فقط توزيع حق الانتفاع بها،بين ذوي الحقوق.

فإذا ما استقرأنا المعطيات المتحصل عليها، من خلال البحث الميداني، فسنلاحظ أن 32% من أرباب الأسر لا ينتمون إلى الجماعات السلالية، أي لا يمتلكون أو يتصرفون في عقار جماعي، خاصة بالجماعات المعنية بالبحث الميداني، والتي تتميز معظم عقاراتها بالطابع الجماعي، خاصة الجماعتين الترابيتين دار بلعامري وباب تيوكة.

ونستحضر في هذا الصدد، مجموعة من الدواوير، بالجماعات المعنية بالبحث الميداني. ففي حالة الجماعة الترابية دار بلعامري، وقفنا خلال إنجاز البحث الميداني على دوار "الدوم" والذي يتكون من67أسرة وبساكنة تبلغ 260نسمة، لا يتوفر أفراده على أي عقار أو أرض فلاحية. بل تم ترحيله إلى تراب دوار الفكارنة، بجوار السوق الاسبوعي «السبت» لدار بلعامري، على عقار جماعي تابع للجماعة السلالية الفكارنة[16].

فهذا الدوار لا تمتلك ساكنته أي شبر من الأرض الفلاحية. وبالتالي فكيف يمكن لهذه الأسرالإستمرار بالعيش بالوسط القروي؟ وكسب قوت يومهم ولأسرهم بدون التوفر على عقار فلاحي، وبالتالي حيازة استغلالية فلاحية.

3-2-1- أنواع المزروعات:

يتميز المجال بتنوع المزروعات، حسب خصائصه الجغرافية والترابية، حسب الجماعات الترابية المعنية بالدراسة.فنجد أن نسبة زراعة الحبوب والقطاني هي الغالبة بنسبة 65.66 % من مجموع الزراعات المصرح بها من قبل أرباب الأسر ذوي الاستغلاليات الفلاحية؛ وذلك نظرا لتميز الجماعتين الترابيتين دار بلعامري وباب تيوكة بزراعة الحبوب، وخاصة بالجماعة الأخيرة، والتي يغلب عليها طابع الزراعة البورية. فيما تتميز كل من الجماعاتين الترابيتين المناصرة ودار بلعامري بزراعة الحبوب والقطاني بالقطاع البوري والسقوي على حد سواء.

[16]- أحمو عرشان: مرجع سابق، ص222.

جدول رقم 4:توزيع مجموع أنواع المزروعات الرئيسية بالمجال المدروس

الجماعة الترابية	انواع المزروعات										المجموع
	جبوب		قطاني		خضر		أشجار مثمرة		كلاء للماشية		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
دار بلعامري	76	42,70	72	40,45	28	15,73	0	0,00	2	1,12	178
باب تيوكة	17	50,00	16	47,06	1	2,94	0	0,00	0	0,00	34
المناصرة	29	9,12	138	43,40	126	39,62	2	0,63	23	7,23	318
المجموع	122	23,02	226	42,64	155	29,25	2	0,38	25	4,72	530

المصدر: البحث الميداني 2018

فبالجماعة الترابية باب تيوكة، على سبيل المثال، تتميز بالفلاحة البورية، المرتبطة بالظروف المناخية. كما أن أغلب الاستغلاليات لا تتجاوز 3.5 هكتار[17]، مما يصعب معه إدخال المكننة، خاصة مع طبيعة السطح المتميز بالهضاب والتلال؛ زد على ذلك أن الوضعية القانونية للارض، والتي تدخل في مجملها ضمن نظام الجموع، لا تساعد على تنمية القطاع الفلاحي، بتراب الجماعة؛ وغيرها من الجماعات، بمجموع تراب سهل الغرب. وتضاف إلى هذه العناصر غياب الدعم المباشر للفلاحين، وارتفاع كلفة الإنتاج، في مقابل عوائق التسويق، وانخفاض ثمن بيع المنتوج.

بينما الجماعة الترابية المناصرة والمتميزة بمناخ ملائم، وتربة خصبة، ووفرة المياه السطحية، فهي تتميز بزراعة الخضراوتوالفواكة والقطاني.

3-2-2-المساحة المغروسة بالهكتار:

يلاحظ أن هذه المساحة المغروسة جد ضعيفة، بالمجال المدروس. إذ تمثل فقط أقل من 15% من الاستغلاليات.

كما تمارس هذه الاستغلاليات غراسة الأشجار المثمرة بالمجال المدروس. فحوالي 66.46% من الاستغلاليات المغروسة لا تتراوح المساحة المغروسة بها1هكتارا،و13.46% للمساحة المتراوحة ما بين 5و10هكتارا، بينما المساحات المتوسطة ما بين 10و20هكتارا فهي لا تتجاوز 1.92% من الاستغلاليات المعنية بالبحث الميداني.

ويتواجد جزء من هذه الاستغلاليات، بالجماعة الترابية دار بلعامري، خاصة دوار أو لاد بلحسن الغربية والتي تتميز بغراسة أشجار البرتقال (الحوامض) على الخصوص. وبالجماعة الترابية المناصرة، حيث تتميز خاصة بغراسة أشجار "الافوكا" و"الموز" و"الحوامض"، نظرا للإقبال المتزايد عليها، وملائمة التربة والمناخ الساحلي، لمثل هذه الأنواع من المزروعات. كما تتميز المنطقة بزراعة بعض الفواكه «الحمراء»، كتوت الأرض و"توت العليق"... وغيرها[18].

وتبرز نسبة 13.4% التي تمثل فقط نسبة الأسر، التي تقوم بالغراسة بالمجال المدروس،6.2% منها لها عدد أقل من 100شجرة وهو رقم جد ضعيف؛ أي أقل من ما تستلزمه مساحة بمقدار هكتار واحد. وتتوافق هذه المساحة مع معطيات البحث الميداني حيث أن 8.9% تستغل مساحة تقل عن 1هكتارا. وبالجماعة الترابية دار

[17]- مونغرافية الجماعة الترابية لباب تيوكة،ص27.

[18]- Monographie de L'ORMVAG. Edition 2015.pp7-10.

بلعامري وعلى الخصوص دوار أولاد بلحسن، عبر عدد كبير من الساكنة عن رغبتهم في غراسة أشجار الحوامض، نظرا لمردوديتها المرتفعة مقارنة مع باقي المزروعات. غير أن ضعف التجهيزات الهيدروفلاحية، وغياب مياه السقي يحول دون تحقيق ذلك.

3-2-3- المساحة الرعوية والغابوية وتربية الماشية:

تمتد الأراضي الرعوية على مساحة تناهز 62 مليون هكتار، على المستوى الوطني. كما تلعب المراعي دورا مهما في تغطية حاجيات القطيع، وتساهم في التغذية الحيوانية على المستوى الوطني بما معدله 30 إلى 36%.وقد تبلغ حتى 90% ببعض المناطق، ذات الطابع الرعوي؛ مما يمكن من تطوير المجال الرعوي، بما يضمن تحسين ظروف الإنتاج وعيش الساكنة المحلية.

بالمجال المدروس، يختلف المجال الرعوي حسب الجماعات الترابية المدروسة. فبالجماعة الترابية دار بلعامري وبفضل توفرها على قطاع غابوي مهم؛ تتميز أنشطةساكنتها بممارسة الرعي، وتربية القطيع؛ خاصة وأن الجماعات السلالية المتواجدة بالجماعة، تتوفرعلى رصيد عقاري غابوي هام؛ كجماعة «الفكارنة»، التي شملها البحث الميداني.

فمن خلال استقراء المعطيات الواردة بالاستمارات المنجزة خلال إنجازنا للبحث الميداني بالجماعات الثلاث كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم5: المساحة المخصصة للرعي بالمجال المدروس

المساحة الرعوية	العدد	النسبة %
أقل من0.5 هكتار	1	0,3
ما بين 0.5 و1 هكتار	3	0,8
ما بين 3 و5 هكتار	1	0,3
غير معني	353	98,6
المجموع	358	100,0

المصدر: البحث الميداني 2018

ويمثل هذا القطاع الغابوي مصدرا مهما للرعي وتربية النحل. حيث تشتهر هذه الجماعة بإنتاج عدة أنواع من العسل الطبيعي، على المستوى الوطني. كما تتواجد بها عدة تعاونيات لإنتاج وتسويق العسل.

يلاحظ أن نسبة المساحة المخصصة للرعي بالحيازات (موضوع البحث الميداني)، ضعيفة جدا، بمجموع الجماعات الترابية المذكورة إذ لا تتجاوز في مجموعها 1.4% من الأسر؛ التي لها مساحات مخصصة للرعي. هذا المعطى يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا، بكون صغر المساحة، التي يستغلها أرباب الأسر بالمجال المدروس. فهذه الاستغلاليات تتميز بالمجهرية في الأصل؛ وبالتالي إستحالة توفر رب الأسر على مجال واسع (مساحة إضافية مخصصة للرعي).

إذ كيف يمكن أن يتوفر مجال للرعي في ظل حيازات في معظمها لا تتجاوز0.5 هكتار.حيث شبه إنعدام لمجال الرعي لأرباب الأسر، يفسر ذلك، ضعف حجم القطيع لديهم، وتركيز الحيازة على الزراعة سواء البورية أو المسقية.

جدول رقم6: توزيع القطيع بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة الترابية	الابقار				الغنم	المعز	الدواب			
	الصنف			المجموع			الصنف			المجموع
	الاصيل	هجين	محلي				الخيول	البغال	الحمير	
المناصرة	4100	4850	2250	11200	47600	200	700	1100	1400	3200
دار بلعامري	2500	2550	1000	6050	32250	3160	300	800	1800	2900
باب تيوكة	–	–	–	1700	16000	1000	–	–	–	950

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب (2013)

وكما يظهر من خلال المعطيات المبينة بالجدول أعلاه، فإن حجم القطيع يختلف من جماعة ترابية لأخرى، وذلك راجع إلى تنوع وتباين مؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية. كما ترتبط هذا النشاط بعدة عناصر تؤثر في نموه أو تراجع الإقبال عليه؛ ومنها: طبيعة الأعلاف ونوعيتها وأثمنتها بالسوق المحلي وأيضا حالة سوق القطيع، والذي بدوره يرتبط بالظروف المناخية وقانون العرض والطلب.

3-2-4- القطاع الغابوية بالمجال المدروس ثروة مهمة:

لا يمنع ضعف وصغر المساحة، الساكنة القروية المحلية، من الاستفادة من القطاع الغابوي، خاصة بالجماعة الترابية دار بلعامري والمناصرة. حيث أن هاتين الجماعتين تتوفران على غطاء غابوي مهم في ملكية الجماعات السلالية، والتي تستغله في الرعي. كما تستفيد من العائدات المالية الناجمة عن بيع الخشب، والذي يتم في إطار الشراكة، التي تجمع بين الجماعات السلالية المالكة للعقار، ومصالح المياه والغابات؛ والتي تقوم بتشجير هذه الأراضي ورعايتها والحفاظ عليها؛ إلى حين بيع منتوج الخشب في إطار إتفاق مسبق مع الجماعة السلالية المالكة للعقار، ووفق شروط مضبوطة.

بالمجال المدروس، ومن خلال البحث الميداني، صرح أرباب الأسر أنهم لا يستفدن من المجال الغابوي بشكل مباشر بنسبة87.99% مقابل 12% الذين صرحوا باستفادتم من مجال الغابة كمورد اقتصادي. غير أن حقيقية الواقع المعاش، ومن خلال استطلاعنا بالمجال المدروس وزياراتنا المتعددة، لاحظنا نوعا من الإعتماد على القطاع الغابوي خاصة بالجماعة الترابية دار بالعامري وباب تيوكة.إما لتوفر المجال الترابي لهاتين الجماعتين على مجال رعوي غابوب أو لإفتقار الساكنة لمجال الرعي الخاص بها. كما أن العديد من الأسر تستفيذ من المجال الغابوي بشكل غير مباشر من خلال عائدات بيع وقطع الخشب سواء بشكل قانوني أو غير ذلك.

غير أن المجال الغابوي، بالجماعات المذكورة، أصبح خلال السنوات الأخيرة، يعرف ضغطا كبيرا، من قبل ساكنة الجماعات المجاورة؛ مما يهدد وبشكل كبير الغطاء النباتي الغابوي.ضف إلى ذلك أن الجماعات السلالية المالكة لهذه الغابات، والمغروسة، أساسا بشجر الاوكالبتوس، أصبحت ترغب في استبدالها بأنشطة زراعية ومغروسات أخرى. حيث أصبحت المساحات الغابوية بجل الأراضي الجماعية تتراجع، ويتم الزحف عليها من قبل النشاط الفلاحي الزراعي؛ مما يهدد معه المنظومة البيئية لهذه المجالات. غير أن هذا النوع من المزروعات والمغروسات سيهدد لا محالة هذه المنظومة البيئية؛ والتي تتسم بالهشاشة وضعف الفرشة المائية وضعف خصوبة التربة. مما سيؤدي إلى تدميرها بالكامل مستقبلا، تم التخلي عنها والتوجه نحو مجالات جديدة.

ويطرح هنا السؤال التالي:ما هو مستقبل الفلاحة (الزراعة على الخصوص) بمثل هذه المجالات الهشة؟، وما

مدى احترامها للمنظومة البيئية المحلية؟، في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها الأرض خلال الحقب الأخيرة، والتهديدات المرتبطة بها مستقبلا.

خريطة رقم1 : خريطة توزيع المجال الزراعي والغابوي بمنطقة الغرب

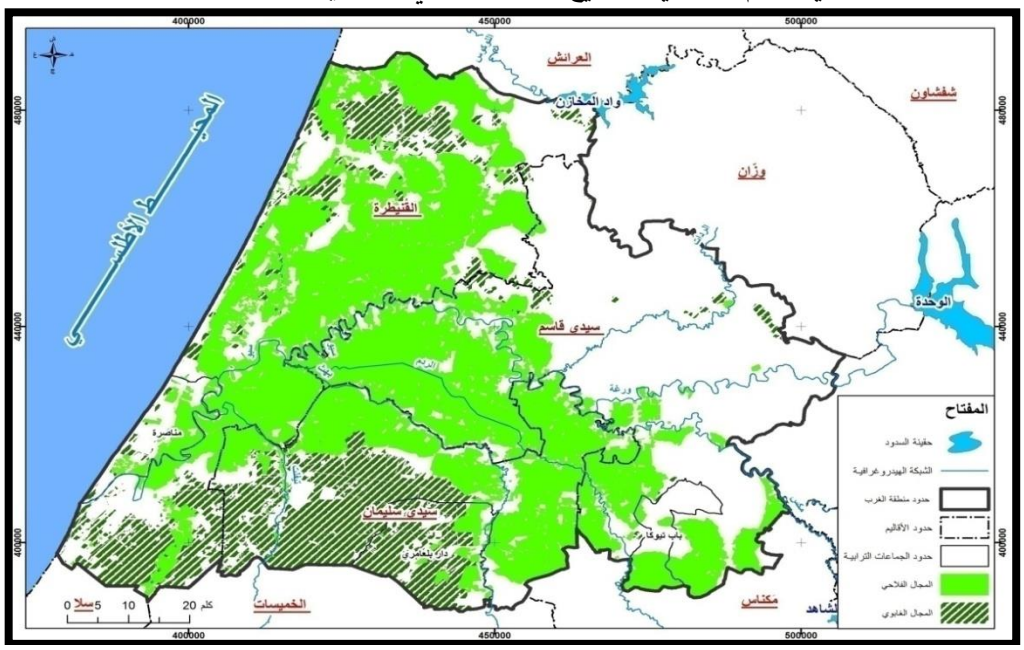

المصدر :الباحث (استغلال خرائط موضوعاتية للمجال:عمل شخصي2019)

1-3- أنماط الاستغلال والتنمية الفلاحية:

يتم الاستغلال المباشر للاستغلاليات الفلاحية، من قبل أرباب الأسر، وأفراد أسرهم بنسبة كبيرة، والتي تمثل 63.1% من مجموع الأسر المستجوبة، مقابل 5.6% بشكل غير مباشر. وتهم هذه الفئة الفلاحون بدون أرض أو السلاليون غير الحاصلين على أي عقار جماعي؛ أو الفلاحون الذين يمتلكون عقاراتهم بشكل مباشر. ولكن ونظرا لعدم كفاية مردودية هذه الاستغلاليات؛ فإنهم يلجؤون إلى إستغلال مساحات إضافية، للرفع من مداخيلهم الفلاحية المتوسطة، أوالضعيفة أو غير الكافية لتلبية حاجياتهم المعيشية. في إطاراستراتيجية الفلاح المغربي، الذي يسعى إلى تطوير مداخيله، عامة ويلجأ إلى كراء عقارات أخرى، جديدة، حسب الإمكانيات المادية التي يمكن أن تتوفر لديه.

جدول رقم 7: طبيعة الاستغلال بالحيازات المعنية بالبحث الميداني

الجماعة الترابية	اسم الدوار	نوع الاستغلال								المجموع
		مباشر		غير مباشر		هما معا		غير معني		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
دار بلعامري	الفكارنة	87	74,36	3	2,56	0	0,00	27	23,08	117
باب تيوكة	أولاد عيسى	12	19,05	3	4,76	0	0,00	48	76,19	63
المناصرة	أولاد العربي	127	71,35	14	7,87	3	1,69	34	19,10	178
المجموع		226	63,13	20	5,59	3	0,84	109	30,45	358

المصدر: البحث الميداني 2018

كما أن نسبة 5.6% من الأسر التي تستغل حيازاتها، بشكل غير مباشرة، أي في إطار عمليات الكراء بنسبة7% للغير أوالشراكة بنسبة1.4%؛ أو الثلث بنسبة1.1%، والتي تعود في معظم الحالات، وحسب ما استقيناه من البحث الميداني، إلى صغر مساحة الاستغلالية، أو تعدد حقوق ذوي الحقوق على نفس القطعة الأرضية، مما يحول دون إمكانية الاستثمارالأمثل لهذه الأخيرة. وبالتالي يفضل هؤلاء منحها لأحد أفراد الأسرة، أو الأقارب، لاستغلالها مقابل عائد مادي؛ يكون في غالب الأحيان ضعيفا جدا. والذي يبقى الحل الأمثل في مثل هذه الوضعيات.

فبالجماعتين الترابيتين دار بلعامري والمناصرة[19]، تم الوقوف على أرباب أسر يحوزون قطع أرضية مجهرية، وفي ظل ظروف عديدة، منها عدم القدرة على استغلالها إما بفعل عامل السن أو لصغر مساحتها، فضلوا إما كرائها للغير أو منحها في إطار عقد شراكة عرفي، مع أحد الساكنة بالدوار، لاستغلالها مقابل عائد سنوي محدد مسبقا، ومتراضا عنه بين الطرفين، والذي يكون بدوره هزيلا. وتساهم صغر مساحة الإستغلالية وضعف الموارد المالية لدى أرباب الأسر على الاعتماد أساسا على اليد العاملة العائلة بشكل رئيسي.

3-3-1- جنس اليد العاملة:

يظهر من خلال المعطيات التي تم استيقاؤها من البحث الميداني؛ أنه بات من خصائص التشغيل في القطاع الفلاح، التزايد المتنامي لشغل النساء بالوسط القروي، وخاصة بسهل الغرب، خاصة بالجماعتين الترابيتين "المناصرة" و"دار بلعامري". فشغل النساء، أصبح يعوض شيئا فشيئا شغل الرجال والشباب، الذين باتوا يفضلون مغادرة القرى في إتجاه المدن، بحثا عن حياة أفضل.

كما تبرز المعطيات الرسمية الوطنية أن قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري، يستحوذ على 59.9 % من نسبة النساء المشتغلات. بينما يشكل قطاع الخدمات المشغل الثاني للنساء بنسبة 27.9 %. ثم 11.8 % لقطاع الصناعة. غير أنه بالوسط القروي فإن نسبة تشغيل النساء بالقطاع الفلاحي (الفلاحة، الغابات والصيد)، تهم 93.2 % من النساء النشيطات[20]. وتعني حالة "غير معني"، الواردة بالجدول أعلاه، إما استغلاليات لا تلجأ إلى اليد العاملة الاجنبية، (بدون يد عاملة)؛ نظرا لضعف المساحة أو لوجود أيدي عاملة عائلية؛ حيث يرفض بعض أرباب الأسر التصريح بذلك، ولا يتم احتساب عمل المرأة ضمن نشاط الحيازة؛ أو لوجود "فلاحين بدون أرض".

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف تثمين نشاط المرأة بالوسط القروي، يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل، من بينها:

- ❖ كون الأغلبية الساحقة للنساء القرويات المشتغلات، يزاولن أنشطتهن في المجال الفلاحي (93.6 %)، مع العلم أن 90 %، منهن لا يتوفرن على أي مستوى تعليمي، في حين أن 70.4 % من النساء بالوسط الحضري يعملن بقطاع الخدمات.
- ❖ حوالي ثلث (32 %) النساء النشيطات المشتغلات بالوسط القروي، لا يتوفرن على أي شهادة، مقابل 9.6 % بالوسط الحضري. في حين أن 13.6 % فقط من النساء القرويات يتوفرن على دبلوم متوسط.

[19]- أحمو عرشان:مرجع سابق،ص 232.

[20]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:"رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق""؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29. ص58.

❖ 60.3 % من النشيطات المشتغلات بالوسط القروي يصنفن ضمن فئة مساعد عائلي، وهو، عموما، شغل غير مؤدى عنه، ذلك أن 70.5 % من هؤلاء النساء، لا يتلقين أي أجر مقابل عملهن.

❖ كون المرأة القروية تتحمل عبئا كبيرا، من حيث عدد ساعات العمل التي تقضيها في ممارسة الأعمال المنزلية، كما يتضح ذلك من خلال نتائج البحث الوطني حول استعمال الوقت بالمغرب الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، حيث تخصص المرأة القروية أزيد من 5 ساعات للأعمال المنزلية، مقابل 4 ساعات بالنسبة للمرأة الحضرية[21].

3-3-2- عدد اليد العاملة العائلية:

تتميز وضعية الشغل بالعالم القروي، كما بالمجال المدروس، في غالب الحالات، بسيادة تشغيل المساعدين العائليين (النساء والأطفال)، بنسب جد مرتفعة خاصة بالنشاط الفلاحي. وذلك بفعل سيادة الاستغلاليات العائلية، والتي يتم فيها إنجاز العمل من قبل أفراد الأسرة بدون مقابل. وهو ما ينعكس على المعطيات المتوصل إليها بخصوص الدخل، لدى هذه الفئة العاملة بالوسط القروي، ومختلف الأنشطة المرتبطة بالقطاع الفلاحي[22]،.

تعتمد الأسر بالمجال المدروس على اليد العاملة بشكل أساسي بنسبة تراوح 50%. ولا يتجاوز عدد اليد العاملة في أحسن الأحوال 5 أشخاص بنسبة تفوق 43% من الأسر المستجوبة بالمجال. ويمكن أن تضم هذه النسبة أيضا رب الأسرة وزوجته التي تشاركه في كل الأعمال داخل وخارج الحيازة.

2- القطاع الفلاحي والتمويل المالي: الواقع والإكراهات:

على الرغم من التشجيعات التي تقدمها المصالح المختصة بالقطاع الفلاحي لتشجيع وتنمية العالم القروي، ودعم الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار على حد سواء؛ في إطار الدعامتين الأولى والثانية؛ فإن الفلاح الصغير بالمجال الغرباوي، كباقي فلاحي الأرياف المغربية، لازال يعاني من نقص، ومن صعوبات متعددة تحول دون إمكانية تطوير حيازته الفلاحية. وتتمثل هذه الصعوبات أساسا في صعوبة الحصول على التمويلات المالية البنكية مثلا، أو الحصول على الدعم، في إطار مخطط المغرب الأخضر، كمرحلة أولى؛ وذلك راجع لعدة عوامل نوجزها كالتالي:

- غياب شهادة الملكية والتصرف؛
- عدم الاستجابة لقروض الفلاح الصغير؛
- غياب الشفافية في منح القروض؛
- المطالبة بوثائق كثيرة، وتعقد مساطر منح القروض؛

فرغم الموارد الهامة العمومية المخصصة للعالم القروي، إلا أن أثرها على الساكنة القروية يبقى ضعيفا؛ وبالتالي لم تنجح في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولافي الاستجابة الفعالة للمتطلبات التي تعبر عنها الساكنة القروية. إذ يتعين أن يكون المواطن القروي في قلب الإعتمادات المالية، المرصودة للعالم القروي؛ من أجل تحسين دخله وتنويع موارده المالية. كما يتعين تفعيل البرامج الجديدة، للحد من الفوارق المجالية

[21]- مختصرات المندوبية السامية للتخطيط حول المرأة القروية، عدد10.25 أكتوبر 2019.

[22]- في تقرير للمرصد الوطني للتنمية البشرية لسنة 2017، ص4.

والاجتماعية، بالعالم القروي والمناطق الجبلية. وذلك من خلال ضمان الإنصاف، في توزيع الإعتمادات المالية، والفعالية في تنفيذ القرارات.

جدول رقم8: طبيعة الضمانات واكراهات الحصول على الإعتمادات المالية بالمجال المدروس

الضمانات اللازمة للحصول على القرض	مجموع الإجابات	النسبة %
التعامل مع البنك وتحقيق رقم معاملات	175	19,55
صغر المساحة لا توافق معايير منح القرض	325	36,31
غياب شهادة الملكية	350	39,11
عدم التوفر على شهادة التصرف أو الاستغلال الجماعية	45	5,03
المجموع	895	100,00

المصدر: البحث الميداني 2018

وهكذا، فإن تحسين ولوج الساكنة القروية، إلى القروض الصغيرة، يرتبط بوضع برنامج للتكوين الأساسي، ووضع آلية للمواكبة المالية والتقنية الملائمة، للمقاولات الفلاحية والقروية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا.

بالمجال المدروس، صرح أرباب الأسر المستجوبة أن هذه المؤسسات المالية لا تسمح بمنحهم التمويل الكافي والقروض اللآزمة للإستثمار بحيازتهم للأسباب التالية حسب تصرحاتهم:

- ✓ غياب شهادة الملكية لحيازتهم؛
- ✓ عدم الوفر على شهادة التصرف أو الاستغلال الجماعية؛
- ✓ صغر المساحة لا توافق معايير منح القرض؛
- ✓ التعامل مع البنك يتطلب تحقيق رقم معاملات مهم.

4-1- التمويل الذاتي للاستغلالية:

تعبر المعطيات المستقاة من البحث الميداني، عن عدة حقائق بالوسط القروي المدروس. فمن بين مجموع الأسر المستجوبة 49.7% فقط، هي التي صرحت أنها تقوم بالاستثمار بالقطاع الفلاحي، وتمويل استغلاليتها، 10.3% منها تمول حيازتها الفلاحية بحوالي أقل من 3000درهم سنويا، و22.6% تضخ بالنشاط الفلاحي ما بين 5000 و10000درهم، مقارنة مع أقل من 15% من الأسر التي تستثمر أكثر من 10000درهم في النشاط الفلاحي؛ حسب تصريحات أرباب الأسر.

تبرز هذه المعطيات، بالفعل، أن حجم الاستثمار بالقطاع الفلاحي لدى هذه الأسر متوسط جدا إلى ضعيف في مجموعه. وبالتالي محدودية وضعف قدرة الفلاح المغربي، بالوسط المدروس على الاستثمار وضخ رساميل مهمة بالقطاع الفلاحي.

ويعكس هذا الوضع، جدلية الاستثمار والإدخار والدخل السنوي للفلاحي، الذي سبقت الإشارة إليه. فضعف الاستثمار، ومحدوديته، يؤديان الى نتائج عكسية على مستوى المردودية الفلاحية والدخل السنوي؛ وبالتالي ضعف قدرة الإدخار لدى الفلاح المغربي، بالمجال المدروس خاصة، التي تمكن من إعادة الاستثمار بالنشاط الفلاحي.

ولعل استقراء المعطيات الواردة بالجدول الخاص بطرق التمويل، تبرز أن هذه الأسر تعتمد على طرق تمويل بديلة؛ غير رسمية لاعتبارات متعددة. إذ نجد أن 26.3% تلجأ إلى الإقتراض من العائلة أوالأصدقاء.

خلال إجرائنا للبحث الميداني، تبين لنا، ومن خلال تصريحات أرباب الأسر، أن معظم الفلاحين يلجؤون إلى الإقتراض من أصحاب المحلات التجارية، المتخصصة في بيع المعدات والآليات الفلاحية والبذور والاسمدة والمبيدات وغيرها، والمتواجدة بأقرب مركز منهم، أو بالدوار. كما هو الشأن بالنسبة للجماعة الترابية المناصرة ودار بلعامري؛ حيث يلجا الفلاح إلى أداء ما بذمته من ديون سنويا أو فصليا، تجاه هذه الفئة من التجار بعد بيع المحصول.

4-2-الدخل السنوي لرب الأسرة:

تبرز المعطيات الواردة في الجدول أسفله، أن8.4% من الأسر لهم دخل سنوي مصرح به، يقل عن 5000درهم أي ما يعادل أقل من 15درهم في اليوم[23]. في مقابل 17% لهم دخل سنوي يتراوح ما بين 5000 و12000درهم أي ما بين 400درهم و1000درهم على أبعد تقدير. وتدفع مثل هذه المداخيل الضعيفة، زيادة على صغر حجم الحيازة الفلاحية، العديد من أربابالأسر إلى الهجرة، أحيانا بمفردهم، للعمل بالمدينة كحراس، أو الإشتغال بمهن هشة.وتتوافق هذه المعطيات مع الأرقام المعلنة، والمنشورة، من قبل مندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2019[24].علما بأن هذه الأسر يتراوح أفراد أسرها في المعدل ما بين 5و7فرد لكل أسرة.

ويبرز تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"،أن:"...أنه في إطار تنفيذ مشاريع الدعامة الثانية الرامية إلى تعزيز والنهوض بالفلاحية التضامنية، تمكن أكثر من 711.535 فلاحا من الاستفادة من الدعم والمصاحبة التقنية والمالية. كما أن الناتج الداخلي الخام الفلاحي للفرد الواحد قد ارتفع بحوالي48 % في الوسط القروي (حيث انتقل من 5400 درهم في السنة إلى 8000 درهم سنة2014.إضافة إلى أن عيش وعائدات الفلاحين عرفت تحسنا ملحوظا، تمثل في تراجع معدل الساكنة التي تعاني من الجوع في المناطق القروية؛ الذي تراجع بأربع4 نقاط، حيث أصبح يمثل اليوم 0.5 % من الساكنة القروية؛ مقابل 4.6 % سنة1990..."[25].

ويطرح تحليل هذه المعطيات، عدة تساؤلات حول مسلسل التنمية بالمغرب وخاصة بالوسط القروي، وعن العديد من المخططات التي همت الفلاحة، والانسان القروي لمدة تزيد عن 70 سنة من حصول المغرب على استقلاله؛ وبخاصة بسهل الغرب؛وآثار ذلك على الانسان الغرباوي.

وما يزكي هذه الوضعية، هو الإشارة الملكية خلال خطاب العرش لسنة 2019 حيت يقول جلالته:"...**ومن منطلق الوضوح والموضوعية، فإن ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثار هذا التقدم وهذه**

[23]- تم اعتماد الدخل السنوي والشهري وتعديلها، والعكس أيضا.

[24]- حسب بحث المندوبية السامية للتخطيط، برسم سنة2019، فإن مستوى المعيشة السنوية، كمتوسط وطني، يصل في الحواضر إلى19500درهم ، بينما بالوسط القروي لا يتجاوز 10425درهم.

[25]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:"رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29. ص64.

المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي. ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى. ويعلم الله أنني أتألم شخصيا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة..."[26].

مما يفرض إعطاء الأهمية لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية، والاستجابة للحاجيات الملحة للساكنة.

4-3- الدخل السنوي وتغطية مصاريف الإنتاج وحاجيات الأسرة:

يلاحظ أن مدخول هذه الأسر لا يكفي لحاجياتهم بنسبة67%؛ أي أن مدخول هذه الأسر من العمل بالنشاط الفلاحي، لا يلبي حاجياتها اليومية والاجتماعية؛ لعدة أسباب تعود بالأساس إلى صغر المساحات الزراعية لهذه الأسر. ويمكن التساؤل حول كيف تتكيف هذه الأسر مع هذه الوضعية، والتي تعاني منها اقتصاديا واجتماعيا؟ وذلك باللجوء إلى اعتماد نشاط تكميلي آخر لتغطية الخصاص، المطروح على مستوى ميزانية هذه الأسر. كما تطرح أيضا في نفس السياق إمكانية تطوير الحيازة الفلاحية لدى هؤلاء الأسر، في ظل عدم كفاية المداخيل السنوية، الناتجة عن النشاط الفلاحي في سد حاجياتهم؛ وبالأحرى الاستثمار في تطوير وتحسين المردود الفلاحي وعصرنة الحيازة.إذ تعاني الحيازات الصغيرة من صعوبات متعددة. وبالتالي، ففي ظل هذه الظروف، يصعب عليها التكيف بشكل ملائم مع الظروف المناخية المتقلبة، التي يعرفها المغرب، وأيضا الظروف الاقتصادية المتحكمة في مردودية الاستغلال والإنتاج والتسويق.

فالمورد الفلاحي لوحده، أبان عن عجزه عن إعادة إنتاج جزء كبير من الحيازات، بفعل عدة عوامل ومعيقات، والتي تتضاعف مع توالي سنوات الجفاف والأزمات الاقتصادية. فقد أضحى النشاط، في مثل هذه الظروف، وبالنسبة لفئة عريضة من الساكنة القروية، غير قادر على ضمان الشغل الدائم لكل النشيطين، وعلى تلبية الحاجيات المتزايدة للأسر الفلاحية. مما يجعل جزءا من الساكنة عرضة للهجرة[27].

6-1- مصادر الإدخار لدى أرباب الأسر:

مكننا البحث الميداني، من الوقوف على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسر. فأمام عجز مداخيل القطاع الفلاحي، والتي لا تمثل إلا حوالي 63.4%، من مصادر الإدخار، والتي لا تمكن من تلبية حاجيات أرباب الحيازات، فقد يلجأ العديد منهم لممارسة أنشطة تكميلية عديدة في مجالهم الترابي أو في الدواوير والمدن المجاورة والقريبة من مقر سكناهم. وتشمل هذه المهن والخدمات:التجارة بالأسواق أو البناء أو بعض المهن الحرة أو بعض الخدمات كالصناعة التقليدية (الخياطة) أو السياقة وغيرها من الأنشطة. إذ صرح 36 % من أرباب الأسر أنهم يعتمدون على مصادر أخرى لتنمية وزيادة دخلهم المادي الإجمالي.

هذا التنوع في النشاط المزاول بالوسط القروي من قبل أرباب الأسر، وإن كان نابعا من استراتيجية الفلاح، من أجل تعويض المدخول الضعيف الذي يجنيه من النشاط الفلاح، فإنه يساهم في خلق نوع من الدينامية

[26]- مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة2019.

[27]-"أطاريح جامعية : دينامية المجال الفلاحي بهضبة بنسليمان. الاكحل المختار. كلية الآداب والعلوم الانسانية – وجدة"، مجلة جغرافية المغرب.عدد1-2، يناير 2006، السلسلة الجديدة،ص63.

الاقتصادية؛ عبر ممارسة عدة أنشطة وخدمات موازية بالوسط القروي. ومن تم الحفاظ علي هذه الفئة بالوسط القروي والحد من الهجرة نحو المدن.

3- واقع الفلاحة والعوامل المؤثرة في النشاط الفلاحي بالمجال المدروس:

منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تأكدت أهميتها ودورها في كل استراتيجية تروم تحقيق التنمية المستدامة، للمناطق الحضرية والقروية بالمغرب. إلا أنه رغم حجم المنجزات التي حققتها هذه المبادرة على المستوى الكمي، ومساهمتها في تحسين إطار عيش الساكنة المستهدفة، فإن مستوى التنمية البشرية في الوسط القروي على الخصوص، يظل ضعيفا ويؤثر على تصنيف المغرب حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة[28].

تشكل عدة عوامل ظروف غير ملامة تحد من الوصول الى مردودية مرتفعة بالنشاط الفلاحي وتتمثل أساسا في عدة عناصر أساسية، تعيق تطوير النشاط الفلاحي، وتحد من المجهودات المبذولة بالقطاع الفلاحي، وتتمثل أساسا في:

- ✓ نقص في المردودية الفلاحية بسبب قلة التساقطات؛
- ✓ نقص المردودية الفلاحية بسبب كثرة الأمطار أوالفيضانات؛
- ✓ الاوبئة والأمراض؛
- ✓ وفيات القطيع بسبب الأحوال الجوية وتقلص مجال الرعي؛
- ✓ طبيعة الملكية الجماعية وحجم الإستغلالية يعيقان أي استثمار فلاحي متطور؛

4- تحولات النشاط الفلاحي ومحاولات التفكير في إيجاد البديل:

صرح 39.7% من أرباب الأسر المستجوبة، بأنه كانت لهم خسارة من حيث المردودية، وضياع المحصول أو الاستثمار أو القطيع أو نقص في التسويق، بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر. ففي ظل التحولات الاقتصادية وأنماط الاستهلاك الجديدة، وقانون العرض والطلب، أصبح الفلاح خاصة الصغير، معرضا بشكل كبير لتقلبات الأثمان، وبالتالي تهديد النظام الإنتاجي برمته؛ وبالتالي تراجع المداخيل بشكل غير متوقع. وهذا ما يدفع الفلاح المغربي عامة، وبالمجال المدروس خاصة، إلى تغيير نشاطه والبحث عن أنشطة أخرى أو نشاط تكميلي مدر للربح، خاصة لأرباب الأسر وأبنائهم الشباب، الذين يلجؤون إلى مناطق مجاورة، إما للعمل في القطاع الفلاحي أو ممارسة بعض المهن والخدمات كالبناء والخياطة خاصة بالنسبة للإناث، في بعض المعامل سواء داخل سهل الغرب أو خارجها. كما يلجأ البعض إلى ممارسة التجارة بالأسواق أو بمحلات بيع المواد الغذائية وغيرها، حسب قانون العرض والطلب بالوسط القروي.

سيلاحظ، من خلال المعطيات المتحصل عليها، من البحث الميداني، أن فقط 8.9% من أرباب الأسر هي التي قامت بتغيير النشاط الفلاحي. ويتعلق الأمر،هنا خاصة، بفئة الشباب منهم أو الذين يتوفرون على مؤهلات تقنية أو معرفية؛ تساعدهم في البحث عن نشاط آخر غير فلاحي أو أنشطة فلاحية موازية؛ إذ قام 33.8% منهم بإدخال أنشطة غير فلاحية؛ خاصة إذا ما عرفنا أن معظم الأسر، لها حيازات صغيرة، تعطي مردودية ضعيفة

[28]–تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق""؛2017. ص78.

وفي أحسن الأحوال، تكون متوسطة؛ لكن مهددة بالعوامل الأخرى.

التحولات التي تعرفها هذه الأسر بفعل هذه الظروف، يدفعها إلى البحث عن بدائل أخرى، منها تغيير نوع النشاط، نظرا لعدم كفاية الدخل الفلاحي، وغياب مصادر دخل أخرى، ومن أجل تحسين الدخل لفائدة أسرهم.

هذا المؤشر لا يمكن أن يمر دون أن يسائلنا، كباحثين عن سبب عدم إمكانية استمرار هذه الفئة، والتي تبدو، في اعتقادنا مهمة، خاصة إذا كانت تهم فئة الشباب وأرباب الأسر ذوي الفئات العمرية المتوسطة، وما يمكن أن تخلفه هذه الظاهرة، من آثار اقتصادية واجتماعية على الوسط "الطارد".إذ أن عدم قدرة الوسط القروي على الاحتفاظ بالساكنة النشيطة، وتوفر مداخيل، وفرص شغل لهذه الفئة؛ حوله إلى مجال "طارد"، وفي حالات أخرى "مستقبلا وواعدا" في نظر فئات أخرى. مما يطرح معه التساؤل: حول برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي استهدفت القضاء على الفقر، والهشاشة بالوسطين القروي والحضري، والتي لم تحقق جل أهدافها المتوخاة، وذلك ما جاء به الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب (20 غشت2018).:"...**ورغم المجهودات المبذولة، والأوراش الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية المفتوحة، فإن النتائج المحققة، تبقى دون طموحنا في هذا المجال...**"[29].

فهل فعلا همت هذه البرامج الفئات المستهدفة؟ وهل تستفيد مثل هذه الفئات الهشة بالوسط القروي، وبالمجال المدروس على الخصوص منها؟. وهل يتم تقييم هذه البرامج لمعرفة أثرها الاجتماعي والاقتصادي على الساكنة القروية؟. وهل يمكن الجزم حقيقة وواقعا، أن هذه البرامج تحقق الأهداف المتوخاة منها؟، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبارالموارد المالية الهامة التي تم رصدها لها.

ومن ثم، فإنه يتعين العمل على تحسين دخل الساكنة القروية، من خلال تنويع أنشطتها وخلق المزيد من فرص الشغل غير الفلاحية، عبر إطلاق مشاريع كبرى مهيكلة، وتعزيز قدرات الفاعلين وتنظيمات الساكنة القروية، وتعزيز الإستعمال العقلاني للإمكانيات والثروات الطبيعية، التي تزخر بها المناطق القروية.

ولهذا يتحتم تنويع الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي. حيث بإمكان الصناعات والخدمات في عالية وسافلة القطاع الفلاحي، أن تساهم في تحسين الإنتاج، وتثمين المنتوجات الفلاحية، وخلق قيمة مضافة يمكن إعادة استثمارها في العالم القروي[30]. كما يشكل الصيد البحري التقليدي والسياحة القروية والصناعة التقليدية قطاعات اقتصادية واعدة؛ ما تزال إمكانياتها غير مستغلة بما فيه الكفاية؛ والتي يمكنها خلق أنشطة اقتصادية، توفر مناصب الشغل وتوفيردخل تكميلي للساكنة القروية بالمجال المدروس

خلاصة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني؛ كما يحدد التوازنان والإختلالات بالمجتمع القروي؛ وبالتالي استقرار البلاد. إذ يؤثر القطاع الفلاحي على مجموع الدينامية الاقتصادية الوطنية سلبا أو إيجابا. كما تمثل،الفلاحة مصدر تشغيل أساسي، ومصدر دخل أولي للفلاحين بالوسط القروي؛ يساهم في محاربة الفقر القروي.

[29]– مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب (20 غشت2018).

[30]– أحمو عرشان : مرجع سابق،ص262.

فرغم الموارد الهامة العمومية المخصصة للعالم القروي، إلا أن أثرها على الساكنة القروية يبقى ضعيفا؛ وبالتالي لم تنجح في التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولا في الاستجابة الفعالة للمتطلبات التي تعبر عنها الساكنة القروية. إذ يظل مستوى الدخل حسب الأسر، بالمجال المدروس (منطقة الغرب)، ومن خلال نتائج البحث الميداني، دون المتوسط الوطني. مما يطرحه معه عدة تساؤلات حول مسلسل التنمية بالمجال المدروس، بالمغرب وخاصة بالوسط القروي طنيا ومحليا، وعن أثر العديد من المخططات التي همت القطاع الفلاحي، والانسان القروي.

وتحدعدة عوامل من الوصول الى مردودية مرتفعة بالنشاط الفلاحي وتتمثل أساسا في عدة عناصر أساسية، تعيق تطوير هذا النشاط الحيوي، على الرغم من من المجهودات المبذولة بالقطاع الفلاحي، وتتمثل أساسا في الظروف المناخية، التربة، الأمراض والأوبئة التي تصيب الزرع والقطيع. فحين يتأثر القطاع الفلاحي بالتقلبات المناخية، يظل غير مولد للشغل في الوسط القروي بما يكفي.

وفي نفس السياق، ومن خلال نتائج البحث الميداني الذي أجريناه بالمجال المدروس، فقد أبان المورد الفلاحي لوحده، عن عجزه عن إعادة إنتاج جزء كبير من الحيازات، بفعل عدة عوامل ومعيقات، والتي تتضاعف مع توالي سنوات الجفاف والأزمات الاقتصادية. ففي ظل التحولات الاقتصادية وأنماط الاستهلاك الجديدة، وقانون العرض والطلب، أصبح الفلاح خاصة الصغير، معرضا بشكل كبير لتقلبات الأثمان، وبالتالي تهديد النظام الإنتاجي برمته؛ وتراجع المداخيل بشكل غير متوقع. وهذا ما يدفع الفلاح المغربي عامة، وبمنطقة الغرب خاصة، إلى تغيير نشاطه والبحث عن أنشطة أخرى. فقد أضحى النشاط الفلاحي، في مثل هذه الظروف، غير قادر على ضمان الشغل الدائم لكل النشيطين، وعلى تلبية الحاجيات المتزايدة للأسر الفلاحية. مما يجعل جزءا من الساكنة عرضة للهجرة.

ولهذا يتحتم تنويع الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي؛ حيث بإمكان الصناعات والخدمات في عالية وسافلة القطاع الفلاحي، أن تساهم في تحسين الإنتاج، وتثمين المنتوجات الفلاحية، وخلق قيمة مضافة يمكن إعادة استثمارها في العالم القروي. كما يشكل الصيد البحري التقليدي والسياحة القروية والصناعة التقليدية قطاعات اقتصادية واعدة؛ ما زلت إمكانياتها غير مستغلة بما فيه الكفاية؛ والتي يمكن من شأنها خلق أنشطة اقتصادية، توفر مناصب الشغل والدخل للساكنة القروية بالمجال المدروس

إن التفكير في التنمية القروية وربطها بالفلاحة وحدها لطالما قاد إلى نتائج وخيمة، على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية ومجالية. لهذا يتعين البحث عن قوة تحريك إضافية لدينامية التنمية القروية، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة.

المراجع بالفرنسية:

1. Abdellatif BENCHRIFA. : « MIGRATION EXTERIEURE ET DEVELOPPEMENT AGRICOLE AU MAROC, Etat de la connaissance observations empiriques récentes, et perspectives de recherches futures ».RGM,Vol.15,Nouvelles Série,N°1et2,1993.
2. Albert CHOMINOT . : L'AGRICULTEUR,LE MARCHE ET L'ETAT.edit ECONOMCA.Paris.p25
3. HCP. : Prospective MAROC2030 « AGRICULTURE 2030 , Quels avenirs pour le Maroc ? ».p15.
4. Monographie de L'ORMVAG. Edition 2015.
5. DAOUDI,A, : « Situation des Structures Foncières dans le Gharb », in « les Structures Foncières et le Développement au Maroc », publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Kenitra, coordination :F.AQIL et M.BOUDOUAH, 1994, impremerie Annajah- Casablanca,pp11-14.
6. LE COZ,J.:le Rharb, Fellahs et Colons, Etude de Géographie Régionale,2,T,1005p. Rabat 1964.
7. Royaume du Maroc ;INDH, : « Elaboration des ILDH et des Plans d'Actions Des collctivités Territoriales : CHBANATE-BAB TIOUKA-DAR LAASLOUJI-SIDI AHMED BENAISSA-SIDI AMEUR AL HADI et BIR TALEB relevant du ressort territorial la Province de SIDI Kacem ».2018.

المراجع بالعربية :

1. الاكحل المختار:"دراسة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والامكانات"، ضمن"التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة ومحمد ايت حمزة، مطبعة النجاح الجديدة،البيضاء،1994،صص21-28.
2. مومن محمد: أملاك الجماعات السلالية وأراضي الكيش، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة المعارف القانونية والقضائية، دار نشر المعرفة،2014. 199صفحة.
3. .أطاريح جامعية: دينامية المجال الفلاحي بهضبة بنسليمان. الاكحل المختار. كلية الآداب والعلوم الانسانية – وجدة"، مجلة جغرافية المغرب.عدد1-2، يناير 2006، السلسلة الجديدة،ص63.
4. باحو عبد العزيز وآخرون:" التغيرات المناخية وانعكاساتها على الموارد المائية وعلى الفلاحة وتدابير التكيف معها"، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 29عدد1-2، 2014، السلسلة الجديدة،ص18.
5. أحمو عرشان:"الاراضي الجماعية وآفاق التنمية بمنطقة الغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2020.
6. التشخيص الترابي لجماعة المناصرة2012.
7. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:"رأي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق""؛ إحالة ذاتية رقم 2017/29. ص58.
8. جماعة دار بلعامري، برنامج العمل 2017-2022.

9. في تقرير للمرصد الوطني للتنمية البشرية لسنة 2017، ص4.
10. كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة،2010، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، أبريل 2010، قطاع البيئة، الرباط.
11. مختصرات المندوبية السامية للتخطيط حول المرأة القروية، عدد10.25 أكتوبر 2019.
12. المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"،تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية وسنة 2025؛286صفحة.2006.ص152.
13. مونغرافية الجماعة الترابية لباب تيوكة،ص27.

وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية "مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية: الورشة الأولى، الأراضي الجماعية المخصصة للفلاحة". المنظم خلال سنة 2014.